

تاريخ الفكر السياسي

الأستاذ الدكتور

جميل حليل نعمة المعلة

المدرس المساعد

علي مهدي رضا الخرسان

جامعة الكوفة - كلية الآداب

المبحث الأول

العصر القديم (اليونان)

لقد بلغت اليونان أوج عظمتها وطار صيتها في أرجاء العالم إلى يومنا هذا ، فكل نتاج فكري وفلسفي على مر التاريخ كان قد درس وشرب من منهل الحضارة اليونانية فهي ينبوع الافكار ومركز الفكر العالمي إلى يومنا هذا ، وهذا لا يعني انه لم تسبقها حضارة أخرى فبلاد النيل وحضارة وادي الرافدين والحضارة الصينية والهندية والفارسية قد سبقتها بقرون عديدة وقد أخذت اليونان منهم الشيء الكثير وهذا لم يكن عيباً بل هو سنة كونية وقانون يحكم البشرية إذ التبادل الحضاري والثقافي وتفاعل الأفكار وتكاملها جزء من هذه المنظومة البشرية ضمن عنوان "تكامل الحضارات". وسوف نبدأ بأثينا ونعدها نقطة الانطلاق وذلك لأسباب كثيرة منها إن المدونات التي وصلت إلينا كثيرة ومتكاملة ومبرهنة ومشيدة على أدلة واضحة تصل أن نستدل بها إن نقدها وتطويرها ضمن نظام الجدل بالكثير فاصبحت هي المنطلق لكل باحث رغم وجود حضارات قد سبقتها كما اسلفنا(١).

لقد دأبت أثينا على طرح الأسئلة الجريئة والمحيرة التي تخص الوجود (الانطولوجيا) والمصير وكل ما يخص الوجود ومنشأه ومصير الإنسان وما يتعلق بأصله وأحواله واكتشاف القوانين العامة الخاصة بهم محاولة للوصول إلى جوهر الحقيقة مبتعدة عن الأساطير والخرافة التي كانت تحكم أهل اليونان سابقاً مستدلة بأدلة علمية وعقلية على كل ما تتبناه فبحثت في الوجود وأصله والقوانين التي تحكمه وهو ما أطلقت عليه

الأنطولوجيا أو الفلسفة النظرية التي هي تعد القسم الأول للفلسفة ثم تبعها القسم الثاني وعبروا عنه بالفلسفة العملية والذي يقسم بدوره إلى فلسفة تدبير المنزل والأخلاق والسياسة (تدبير المدن) إذ كانت اليونان عبارة عن مجموعة مدن تسمى آنذاك بدولة المدينة وكل الفلسفة النظرية والعملية تصب في هدف واحد وهو هدف السياسة للوصول إلى الرتبة التالية أو الفاضلة وصولاً إلى السيادة والحيز الأسمى والتي هي العدالة .

المطلب الأول : دولة المدينة.

إنّ المفاهيم ذات القيم العليا والمثل السابقة السياسية الحديثة كالعدالة والحرية والحكومة الدستورية واحترام القانون والكرامة ، بدأ تحديد مفهومها بتعامل الفلاسفة الأغرقيق نظم دولة المدينة ، والمصطلح -أي مصطلح - كالكائن الحي ينمو ويتغير كذلك مداليل المصطلحات فانها قد لاقت تغيرات بمرور الزمن وتعاقب الأجيال يلزم من ذلك حتى نتفهم هذه المداليل في ضوء النظم التي أريد بها تحقيق تلك المثل العليا مع الأحاطة بالبيئة الاجتماعية التي حققت فيها تلك النظم رسالتها ، فلا بد من دراسة المصطلح في نشأته التاريخية والظروف والملابسات التي أحيطت به ومراقبة تطوره بمرور الزمن.

ولو أحدثت مقارنة بين المجموعات السياسية الحديثة ودولة المدينة يصعب على رجل العصر الحديث أن يتصور كيف كانت حياة المدن الأغرريقية من الناحية الاجتماعية والسياسية ، فتجارب الحكم في عصرنا الحالي تختلف إختلافاً كبيراً عما كان عليه في المدن الأغرريقية (١).

وكذلك البيئة الفكرية هناك تختلف عن البيئة للفكر الحديث ، وإن كان هناك بعض الشبه بيننا وبينهم.

كما أن القيم الأخلاقية في الحياة اليونانية مختلفة بصورة كبيرة عن معاييرنا الأخلاقية ومن هذا المنطلق يتحتم علينا لكي ندرك بدقة جوهر نظرياتهم أن نعرف ولو بصورة إجمالية مقدماً أي نوع من الحكم عرفوا وكيف فهموا مثلاً مفهوم "المواطن" سواء من جهة الواقع أو من الناحية المثالية (٢).

فلذا كان من الضروري دراسة على الأقل حكومة أثينا بالذات لمعرفة ما بها أكثر من غيرها ومن ناحية ثانية وبوجه خاص الحكومة التي خصها فحول فلاسفة الأغرقيق وركزوا عنايتهم عليها.

المطلب الثاني: الطبقات الإجتماعية.

تتميز دولة المدينة بصغر حجمها وقلة سكانها قياساً اليوم بدولنا فهي محدودة المساحة والسكان إذ لا يزيد عدد سكانها عن ثلاثمائة الف نسمة ، بهذه الرقعة الصغيرة من الأرض الخاضعة لسلطان مدينة واحدة ، هي نموذج لنظام دولة المدينة (٣).

أما التركيبة الإجتماعية لهذه المدينة فكانت تقسم إلى ثلاث طبقات رئيسة متميزة كل منها عن الأخرى من الناحيتين السياسية والقانونية ، وشكل هذه الطبقات الثلاث شكل هرم قاعدته طبقة العبيد ، وكان الرق نظاما عاما في العالم القديم وكان يشكل تقريبا ثلث سكان أثينا ، فلذا كان نظام الرق عنصرا مميزا للنظام الأقتصادي في دولة المدينة الأغرقيقية فهي شبيهة بنظام الأجور في عالمنا الحديث(٤).

أما من الناحية السياسية فلم تدخل المدينة الأغرقيقية الأرقاء في حسابهم أبدا بل قامت نظرية الأغرقيق السياسية على التسليم بقيام الرق(٥) .

وكان قسم منهم ضد نظام الرق وآخرين مؤيدين ومدافعين عنه ، وكثر الحديث والمبالغة عن الرق عند الأغرقيق كان يتصور أن المواطن الأغرقيقي يشكل طبقة مترفة لا عمل لها ، وان الفلسفة السياسية تخص طبقة معينة معفاة عن الكد والعمل ، وهذا وهم باطل فهناك كثير من مواطني الأغرقيق يسعون في كدهم وعملهم إذ أن بلاد الأغرقيق لم تكن غنية ولا موسع عليها كان أهلها يعيشون في عوز شديد وضائقة إقتصادية ، ولكنهم كان عندهم متسع من الوقت أكثر منّا في العصر الحاضر ، ورضوا بالقليل والبسيط الذي كانوا يعيشونه وما لاشك فيه أن اغلب مواطني أثينا كانوا تجاراً أو زراعاً أو صناعاً.

بالتأكيد أن الفرد يزاوّل نشاطه السياسي في أوقات فراغه وهذا ما كان يأسف عليه أرسطو لذلك الوضع وتمنى لو كرس المواطنون فراغهم وخصصوا انفسهم للشؤون السياسية تاركين الأعمال اليومية للأرقاء ، ولقد مجدت نظرية الأغرقيق السياسية أحيانا

فكره تفرغ طبقة دون عمل ، وجاز في الدولة الأرستقراطية أن تكون الطبقة الحاكمة نخبة من ملاك الأراضي(٦).

أما الطبقة الرئيسة الثانية في المدينة الأغرريقية فكان قوامها الأجانب المقيمين في المدينة وكان عددهم كثيرا خاصة في المدن التجارية مثل أثينا وأنداك لم يكن نظاما للتجنس القانوني ، فلم تكن الإقامة لتؤثر في إستمرار صفة الأجنبي ولو امتدت هذه الإقامة أجيالاً متتابعة ، ولقد كان الأجنبي على شاكلة الرقيق محروما من المساهمة في الحياة السياسية للمدينة ، برغم كونه حراً وان هذا الحرمان أثر في مكانته الاجتماعية(٧).

أما الطبقة الثالثة والأخيرة ، طبقة المواطنين ، أي أعضاء المدينة الذين لهم حق المشاركة في الحياة السياسية وهي صفة - المواطن - ميزة يتوارثها الأبناء ، وصفة المواطن هذه امتياز يجعل صاحبه (عضو) في المدينة ، ويؤهله لحد ادنى في المشاركة السياسية وفي الشؤون العامة. ففكرة الوطنية عندهم أقوى وشيجة وأقل من صبغتها القانونية منها في العصر الحديث ، فاليوم المواطن ننظر له انه شخص يضمن له القانون حقوقا معينة ، ومثل هذا النظر أدى إلى القبول عند الرومان منه لدى الأغرريق فالروماني لا يرى ان له حقوق يضمنها القانون بل ان المواطن له حق المشاركة ، مثل عضوية الإنسان في أسرته ولقد كان هذا الفهم عميق الأثر في فلسفة الأغرريق السياسية فلم تكن المشكلة في نظرهم كيف تسيّر للفرد للحصول على حق له ، بل كيف يضمن له المكان الصالح له وبعبارة أخرى كانت المعضلة السياسية في نظر المفكرين الأغرريق في وضع كل طبقة من الأفراد في المكان اللائق بها في الجماعة ، إذ تنشط فيها مختلف ضروب العمل الاجتماعي الهامة(٨).

المطلب الثالث : النظم السياسية.

إستعان المواطنون الأغرريق ببعض الأنظمة السياسية لتصريف شؤون مدينتهم ، فكانت أثينا اتخذت أفضل أنموذجا للدستور الديمقراطي.

وفي أثينا نجد (الجمعية) وتتكون من مجموع المواطنين الذكور في المدينة ، وهي ندوة شعبية يحق لكل مواطن أثيني إن يحضرها بعد بلوغ سن العشرين ، وكانت تجتمع هذه

الجمعية بانتظام عشر مرات في السنة على الأقل ، كما كانت تعقد اجتماعات غير عادية بناء على دعوة من المجلس (Council)(٩).

وكانت قرارات الجمعية أشبه بالتشريعات في يومنا هذا والتي تصدر من السلطة العامة والتي تستمد وجودها السياسي من الشعب ، وهذا لا يعني أن تلك الجمعية الشعبية قد مارست بالفعل شؤون سياسية عامة ولكن تبقى الديمقراطية المباشرة بواسطة الشعب كله ، خرافة سياسية أكثر منها نظاما من نظم الحكم على كل حال فان جميع الانظمة في البلاد الأغريقية قد تضمنت على الدوام جمعية شعبية تمتعت ولو بنصيب قليل من السلطة الفعلية(١٠).

وكان جميع القضاة والموظفين مسؤوليتي أمام مجموع المواطنين وخاضعين لرقابتهم، وكانت وسيلة ذلك بايجاد نوع من التمثيل النيابي وكانت هذه الهيئة الكبيرة إلى حد ما تكفي لأعطاء صورة مصغرة لجميع المواطنين وأن تعمل هذه الجمعية بأسم الشعب في حالة معينة ، أو لأجل قصير ، وقد أدى قصر ذلك الأجل مع النص الشائع على عدم جواز إعادة إنتخاب الأعضاء ، إلى فتح الباب أمام المواطنين الآخرين ليأخذوا دورهم في ادارة الشؤون العامة ، ولذا فيما يتعلق بالموظفين ألا يعهد بالوظيفة إلى فرد ، بل تسند إلى هيئة من عشرة أفراد ، تختار كل واحد من هؤلاء العشرة إحدى القبائل المكونة لمجموع المواطنين وكانت سلطتهم ضعيفة ، وهناك في أثينا هيئتان آخريتان كانتا دعامة الرقابة الشعبية على الحكومة، نعني بذلك مجلس الخمسمائة والمحاكم التي تقوم على أساس التوسع في نظام المحلفين الشعبي(١١).

ومن الملاحظ أن الأثينيين قد قسموا دولتهم من جهة الحكم الذاتي المحلي أو الإدارة اللامركزية إلى مائة قسم (demes) وهي وحدات الحكومة المحلية ، فلذا لم يكن نظمها قائما على أسس التمثيل الأقليمي البحث برغم كونها وحدات اقليمية ، ولكن هذه الوحدات قد تمتعت ببعض وسائل الحكم الذاتي وبقليل جداً من سلطات الضبط المحلية، وكانت هذه طريقة إلى نيل الأثني صفة (المواطن) ووظيفة هذه الوحدات ترشيح الأفراد الذين تتكون من مجموعهم هيئات الحكومة المركزية وكان تولي المناصب مزيجاً

من الأنتخاب والأقتراع وكانت هذه الصورة المميزة للحكم الديمقراطي نتيجة للجميع من تكافؤ الفرص في تولي الوظائف العامة(١٢).

على أن فئة من الوظائف العامة بقيت بعيدة عن طريق الأقتراع وبقيت تتمتع بنصيب كبير من الأستقلال ، الذين هم القواد العشرة الذين يختارون بطريق الأنتخاب المباشر وقد يعاد أنتخابهم وهؤلاء لم يكنوا قواد عسكريين فقط بل من حيث الدافع كانت لهم سلطان ظاهر ولهم تأثير عظيم في المجلس التنفيذي والجمعية الشعبية في أثينا نفسها وبهذه كانت وظيفة القواد عسكرية وسياسية في آن واحد .

أما الهيئات الرئيسة في أثينا ، كما ذكرنا من قبل ، مجلس الخمسمائة والمحاكم، فقد تركز العمل الحكومي فعلا في هذه الهيئة ، على أن مجلس الخمسمائة لم يستطيع بهذا العدد الكبير الأضطلاع بوظيفة الحكم ، فابتكروا طريقة تناوب الحكم فكانت لكل قبيلة من القبائل العشرة المكونة لأثينا أن تبعث لهذا المجلس بخمسين عضوا ، ويتولى ممثلوا كل قبيلة منها الحكم عشر أيام السنة ، وهذه الهيئة المكونة من خمسين ، مضافاً إليها ممثل كل قبيلة من القبائل التسع الأخرى البعيدة عن المجلس ، هي التي كان يعهد إليها بسلطة مراقبة الأعمال وإدراتها باسم المجلس كله بالتناوب ، وكانوا يختارون رئيس اللجنة بالاقتراع ولمدة يوم واحد وبشرط أن لا ينال أثني هذا الشرف اكثر من يوم واحد في حياته(١٣).

أما مهمة المجلس الأساسية فهي أن يزود جمعية المواطنين بالمقترحات ، فكان هذا المجلس بالأضافة إلى مهامه التشريعية يمثل الهيئة التنفيذية المركزية في الحكومة ولكن إقرار المسائل الهامة مشروط بموافقة الجمعية الشعبية كقرار الحرب و ابرام الصلح وغيره، أما المحاكم فكانت حجر الزاوية في نظام الأثيني الديمقراطي وتحت مراقبة الشعب دائما. وأعطى هذه المحاكمة أو (المحلفون) يختارون بواسطة الوحدات الإدارية ، وينتخب على هذا النحو قرابة ستة الاف شخص كل عام ، ثم تعين بطريقة الأقتراع جهة عملهم ونوع القضية التي يفصلون بها وشرط الأنتخاب هو في سن الثلاثين ، ويبدو أن جعل عددهم من (٢٠١) محلف ، ويبلغ عادة (٥١٠).

وهم يباشرون وظيفة القاضي والمحلف في آن واحد ، وكان يؤخذ رأي المحلفين ، على الإتهام والبراءة ، وكذلك على العقوبة ، وقرار المحاكم نهائي دائما إذ لا يمكن مراجعته والتمييز والأستئناف كما نحن اليوم في محاكمنا. فهي لم تكن هيئة قضائية فقط بل تمثل الشعب الأثيني كله فتحكم اسم الشعب (١٤).

المطلب الرابع : النظم السياسية العليا.

النظام الديمقراطي الأثيني يتميز كما اسلفنا بوجود مجلس تنفيذي مختار اختيارا شعبياً ومسؤول أمام جمعية المواطنين ومحلفون مستقلون ومختارون برأي الشعب وأن وراء هذا النظام السياسي فلسفة خاصة به ومثل عليا تستهدف تحقيقها.

ولقد كشف لنا المؤرخ ثيوسيديدس عن معنى الديمقراطية في أذهان مفكري أثينا وذلك عبر خطبة الرثاء المشهورة المنسوبة إلى (بركليس) زعيم الديمقراطية ، وهي خطبة قيل أنه القاها تحليداً لذكرى شهداء العام الأول من حرب أثينا مع أسبارطة وقد تناول فيها المثل العليا السياسية ففي كل سطر من سطورها يمس الإنسان مدى إعزاز الأثينيين بمدنيتهم ، ومقدار فخره بالإنتساب إليها ، ومجبه للمشاركة في حياتها العامة ، وكان غرض بركليس الأصلي من وراء هذه الخطبة أن يثير في أذهان سامعيه الأحساس بالمدينة نفسها بإعتبار أن أعلى ما يمتلكه المواطن وبالتالي دنوه بالإخلاص والولاء لها وكان أهم غرض له هو الشعور الوطني ولم يضرب في خطبته على وتر الأباء والأجداد والتقاليد الصالحة بل أكد على عظمة الحاضر تلك العظمة تتجلى في أثينا المتحدة المؤتلفة مناشداً سامعيه أن يروا أثينا كما هي عليه فعلا وأن يدركوا ما تعنيه بالنسبة لحياة أبنائها وهو في ذلك يقول :

((أنا اناشدكم أن تسلطوا أنظاركم يوماً تلو يوم على عظمة أثينا حتى تفيض قلوبكم بحبها ، وأن أخذتم يوماً بمجدها وعظمتها ، فاذكروا رجالا عرفوا واجبههم ، وأقاموا بشجاعتهم صرح هذه الإمبراطورية ، وكانوا إذا ما جد الجد لا يخامرهم إلا شعورهم بخوف العار وإباء القيم وإذا ما قدموا لهم الفشل أبوا أن تفقد بلادهم شرفها أو مجدها ، فجادوا لها راضين بأرواحهم كأعز قربان يقدمونه في يوم عيدها)) (١٥).

فالوطنية إذن أسمى شرف للأثنيين وتمجيد أثينا تمجيد لأشخاصهم فقد كانت في حياة أثينا السياسية قربي وصلات يصعب علينا في هذا الزمان أن تجمع بينها وبين السياسة بسبب إتساع رقعة الدولة الحديثة وتباعداً أجزاءها، كما ان مصالح الأثنيين ومطامعهم أقل تشعباً أو آفاقهم العامة أقل إتساعاً من اليوم ، ولم تكن مشاغلهم ومشاكل حياتهم اليومية متنوعة ومنفصلاً بعضهم عن بعض كما هي الحال اليوم بل كانت جميعها متصلة ومركزة في المدينة ، التي طبعتها بطابعها المدائني فكان منه مدنيا ، كما كان دينه دين المدينة وكذلك طقوسه الدينية وحتى عيشه كان يعتمد على الدولة وبذلك كانت المدينة حياة مشتركة في نظر أبنائها وكان دستورها كما قال أرسطو أسلوب حياة أكثر منه نظاماً تشريعياً، فلهذا كان أساس فكر الأغرريق السياسي هو تحقيق الإنسجام والتوافق في هذه الحياة المشتركة ، وكانت نظرية المدينة السياسية نظرية أخلاقية وإجتماعية وسياسية .

إن قوام حياة الأثنيين السياسية هي مشاركة أكثر عدد من المواطنين في الحكم إذ كان سدس سكان أثينا يشاركون في الحياة السياسية وكان الأثيني إذا لم يشارك ولم يتولَّ وظيفة في الحكم فقد كان يسهم في مناقشة المسائل السياسية في إجتماع المدينة عشر مرات عادة في كل عام ، ومناقشة المسائل العامة بصفة رسمية وغير رسمية .

إن مناهج الوطنيين الأساسية ومشاغل حياتهم إذ لا يعذر كل أثيني لم يشارك ويسهم في الحياة السياسية بحجة إنشغاله بشؤون أسرته أو عمله فكان يوصف بعديم الفائدة، ويعدوه منحرفاً إنحرفاً شديداً عن المثل العليا فقد أصبح من المثل العليا أن لا يحرم شخص من هذه المشاركة بسبب مركزه الإجتماعي أو ثروته إذ يقول بركليس ((وعندما ينفرد مواطن بميزة من أي نوع ، فانه يفضل في تولي الخدمة العامة كمكافئة على جدارته، لا كأمتياز يسمو به على غيره وكذلك لم يكن الفقر حائلاً أمام الفقير بل كان من الممكن أن تستفيد منه الدولة ايا كان سوء حالته)) (١٦) وبعبارة اخرى لا يولد إنسان للوظيفة ، ولا تباع الوظيفة للإنسان ، ولكن يوضع كل فرد في المكان الذي تؤهله له مواهبه بحكم تكافؤ الفرص للجميع.

وكانوا يعدّون المسائل السياسية لا تحتاج إلى تخصص دقيق فالرجل المتوسط قادر على أن يخوض هذا المضمار وبجدارة .

إن من أبرز أفكارنا السياسية المعاصرة هي فكرة تحقيق التوازن والتوفيق بين مبدأين متعارضين هما : قوة الدولة بدرجة تسمح لها أن تكون فعالة ، وحرية الفرد إلى حد يتيح له طلاقة العمل ، مثل هذا التعارض لم يخطر ببال فلاسفة الأغرريق فلم يكن معنى الحق والعدالة في نظرهم إلا الدستور أو تنظيم الحياة المشتركة للمواطنين ، لم يكن للقانون غرض إلا تعيين مكان لكل فرد في المجتمع وتحديد وضعه ووظيفته في حياة المدينة ، وكان للفرد حقوق ولكنها لم تكن وليدة شخصيته الخاصة ، بل كانت حقوقا تابعة لمركزه في الجماعة ، وكانت على المواطن تكاليف والتزامات ، غير أنها لم تكن فرائض حملته الدولة إياها ولكنها نجمت عن حاجته إلى إظهار موهبته وامكانيته وفي نطاق هذه الحدود لفكرة الحياة المشتركة المتجانسة في المدن الأغرريقية برزت دعامتان هامتان تلازمتا في ذهن الأغرريق على الدوام ، وقام عليهما كل نظامها السياسي وهما : الحرية وإحترام القانون ، وكانت أوجه نشاط المدينة الأغرريقية تؤدي عن طريق تطوع المواطنين بالتعاون ، وكانت محور هذه المعاونة هو حرية بحث السياسة العامة ومناقشتها من جميع نواحيها .

وفي هذا يقول بركليس ❖ : ((نعتقد ان العقبة الكاداء في سبيل العمل ليست مناقشة ، بل هي انعدام المعرفة التي تتولد عن المناقشات التحضيرية السابقة لهذا العمل ، فلقد وهبنا قدرة خاصة على التفكير قبل العمل ، وقدرة على العمل كذلك ، في حين وهب غيرنا شجاعة الجاهلين بمصائر الأمور ، فإذا تبصروا لم يلبثوا أن يترددوا)) (١٧).

ولقد كان هذا الإيمان بأن المناقشة أفضل وسيلة لإعداد المسائل العامة ولتنفيذها ، وأن تحديد أفضل الوسائل أو أحسن النظم ، لا يمكن أن يتولد إلا عن جهد مشترك لأشخاص معدودين .

كان هذا العامل الأول في جعل أثينا مهذا للفلسفة السياسية ، فلم يكن الأثيني يزدري التقاليد ، ولكن لم يعتقد مطلقا أنه أسيرها لمجرد كونها قديمة وأنما كان يفضل أن يرى خلال العادة الموروثة مبدأ كامنا قابلا للتمحيص العلمي الذي يجعله أكثر جلاء وأيسر تفهما ، وقد سرت مشكلة التوفيق بين الموروث والمعقول في ارجاء المنظومة

السياسية لدولة المدينة . ولذا عدّ أفلاطون أنّ من أقتل سموم المجتمع ما كان يراه مذهب التشكك من أنّ الحق ليس إلاّ العادة الموروثة ، وأنّ النظم السياسية أنّما هي وسائل لجلب مغايم لمن يتمتعون بها ، لكن أفلاطون ظاهر مع ذلك إيمان الأغرريق بأنّ الحكم مرده إلى الإقناع لا إلى القوة وأنّ المنظمات الحكومية إنّما وجدت لهذا الإقناع لا للقسر ، فليست الحكومة سرا غامضا لا تدرك كهنه إلاّ سلالة النبلاء ، وقوام حرية المواطن حقه الطليق في الإقناع والإقناع .

والحرية على هذه الصورة تتضمن إحترام القانون ، فلم يتخيل الأثيني أنه مطلق الحرية ، بل أدرك تمام الإدراك ذلك الفارق الدقيق بين قيد يفرضه عليه غيره بطريقة تحكّمية ، وقيد آخر يأخذ نفسه به لاحساسه بأن القانون عندما نص عليه إنّما تضمن أمرا خليقا بالإحترام والطاعة ، فقد انعقد إجماع الفلاسفة الأغرريق على أنّ حكم الطغاة هو أسوء نظم الحكم ، لانه يتضمن معنى حكم القوة الغاشمة غير المشروعة ، ويضلل مثل هذا الحكم بغيضا ولو حسنت اهدافه وطابت نتائجه ، لما فيه من قضاء حكم الشعب نفسه بنفسه.

يقول يور بييدس❖: ((فتباً لنظام لا يسوده القانون بل يسوده طاغية كلمته هي القانون ، فالسيادة في كل دولة هي للقانون وليست للحاكم)).

والقانون خليق بطاعة المواطن ولو أدى ذلك إلى الأضرار به في بعض الأحوال وما الحرية وسيادة القانون الا مظهران مكملان للحكم الصالح وهما سر نظام دولة المدينة كما إعتقد الأغرريق وبهذا الأمتياز أتصفوا دون باقي الشعوب.

وتبقى حرية المواطن هي حقه في المناقشة والمساهمة وفقا للكفاية الذاتية ومواهبه لا لثروته أو طبقتة الإجتماعية وكان الهدف من وراء ذلك كله تحقيق حياة مشتركة وأتمامه فرصة المرانة لمواهب الأفراد ومكانتهم وأنّ تحيا الجماعة حياة متحضرة على أساس من الرفاهية المادية والفن والدين وحرية التقدم الفكري ، وأفضل ما في هذه الحياة المشتركة بالنسبة للفرد هو قدرته على الإنتاج المثمر ، وحرية في ذلك الإنتاج وأن يشغل مكانا ولو كان متواضعا في هذه المهمة السياسية المشتركة وهو حكم المدينة الأغرريقية وأن في

أثينا نشأة ولأول مرة في تاريخ البشرية وسائل تحقيق لتلك المثل العليا ولو على نحو تقريبي وأن جميع شعوب العالم تأخرت بذلك وهذا ما أعتقد به الأثيني.

يقول ج شفالية في كتابه (النفس اليونانية) : ((إنَّ النور الذي وصلنا من اليونان القديمة ليس وحده الذي ينير العصور الحديثة ، ولكن كان من الصعب بدونه استيعاب الحضارة والأفكار الأوربية وفهمها)).

من هذا القول أن دراسة علم السياسة عند اليونان هو أمر لا غنى عنه كمقدمة لدراسة هذا العلم في تطوره وفي مفاهيمه المعاصرة ، وكان لليونان صبغة سياسية تميزهم عن باقي الشعوب ، وهذا ما دفع أرسطو أن يقول واصفا مواطنيه : ((الإنسان حيوان مديني)) ويقصد انه ليس فقط قائما يعيش في مدينة ما بل ان هذه المدينة هي شغله الشاغل.

ومن جهة ثانية هوميروس له آراء في شكل السلطة وقد كان يفضل (الملكية البطلية) وهذا ما أورده في النسخة الثانية في الالباذة بقوله : ((ان السلطة المتعددة الرؤوس غير مقبولة ، ونعمل على أن لا يكون لنا إلا سيد واحد ، هو الملك الذي تعطيه الاله السلطة والصولجان)).

ومن جهة ثالثة : فإن (هيزيود) الشاعر الأغريقي ذكر الملوك بواجباتهم داعيا أيأهم إلى الحزم والحكمة ، كما ان الحكماء السبعة كانوا في اجتماعاتهم يناقشون المتطلبات الضرورية لسعادة المدينة ، وكذلك فان اصحاب المذهب الفيثاغوري الذين رغم أن شغلهم كان العلم والفضيلة لم يكونوا بعيدين عن الإهتمام بأمر السلطة ووسائل تأسيس الدولة

المبحث الثاني

أفلاطون*

لقد كانت أكاديمية ❖ أفلاطون أول مدرسة فلسفية ، ثم جاءت بعدها بخمسين عاما مدرسة أرسطو (اللوقيون) ❖ وبعد ثلاثين عاما كانت مدرستان هي الأبيقورية والرواقية.

وقد كانت هذه المدارس بداية الفلسفة الأوربية وخاصة فيما يتعلق بالسياسة وغيرها من الدراسات الإجتماعية وكانت العلوم والروابط التي تصل بعضها ببعض لا تزال في خطواتها الأولى ولكن تحت جميع مؤلفات أرسطو استقرت الخطوط العامة للمعرفة في الفلسفة والعلوم الطبيعية وعلوم السلوك الإجتماعي والفن والنقد وتحديث بصورة تقبلها الفكر الأوربي.

ولد أفلاطون حوالي سنة ٤٢٧ ق.م من أسرة أثنية أرسقراطية وتأثر كثيرا بأستاذه سقراط وخصوصاً بفكرة أن (الفضيلة هي المعرفة) فساعده ذلك إضافة إلى منبته إلى الميل إلى الأرسقراطية وذلك لأن طلب العلم لم يكن متاح لكل احد .

وقد أشار أفلاطون في كتابه السابع ❖ كيف تطّلع في شبابه إلى الأشتغال بالسياسة وكيف ترقب أن يؤدي نجاح في ثورة الثلاثين الأرسقراطية إلى إدخال إصلاحات جوهرية يكون لها فيها نصيب إلا أن تجربة الشعب لحكم الأوجاركية سرعان ما جعلت الديمقراطية بمثابة العصر الذهبي ، ولكن إعدام سقراط الذي فشّل هذه الديمقراطية (١٨).

يؤكد أفلاطون : ((ان المدينة المثلى ممتعنة التحقق لامتناع وجود الفيلسوف الكامل، ان الفيلسوف والحاكم الاكمل والملك الحق يرجع لحكمته في كل ظرف)) (١٩). ولم يكن غرض أفلاطون من الاكاديمية دراسة الفلسفة بقدر ما كان يصبو إلى تدريب الرجال على الحكم فهو يرى أن فن الحكم اسمى فن أو انه علم الملوك .

المطلب الأول : الآثار السياسية لأفلاطون :

من أهم آثار أفلاطون ذائعة الصيت هو كتاب (الجمهورية) و (القوانين) و (السياسي) وكانت هذه الآثار محط دراسة وبحث في كل زمان فكان وفي كل مرة يخرج الباحثون برأي جديد يختلف عن الآخر.

تعريفه للسياسة : عرف أفلاطون السياسة في بادئ الامر اذ قال : (فن تربية القطعان ، والقطعان نوعان : منها ما له قرون ومنها ما هو بدون قرون ، منها ما يسير على قدمين ومنها ما يسير على أربعة ، وعلم سياسة هو فن قيادة من لهم قدمان وليس لهم قرون ولا ريش) ويقصد بذلك البشر (٢٠).

ثم عاد ليقول : (إن السياسة هي فن تربية وتعليم الإنسان توصلنا إلى التمكن من قيادة المجتمع الذي يعيش فيه هذا الإنسان)(٢١).

ويشير إلى أنه ممكن قيادة الإنسان بالعنف والإكراه ولكن ممكن أيضا أن يقاد بالأقناع والأقناع الحرفي اسمي الأول إستبداد والثاني - أي الإقناع - (سياسة).

وقد فرق أفلاطون السياسة عن باقي العلوم فهي ليست علم عسكري ولا عمل قضائي ولا فن خطابة وكل هذه العلوم هي في خدمة السياسة وذلك فان خوض الحرب من عمل العسكر وقرار الحرب قرار سياسي وإصدار الحكم العادل من عمل القضاة وإرساء دستور وقانون عادل من عمل السياسي والقاضي ينفذ هذه القوانين فالسياسة هي العلم الأعلى وهي تقود جميع العلوم عبر توحيدها ضمن نسيج واحد(٢٢).

السلطة المستبدة الموحدة : السياسة عند أفلاطون هي قمة المعرفة فهي لا تقبل ان تقيد بقواعد أو تنتهي عند حد معين وبتعبير أوجز هي عبارة عن ممارسة السلطة بشكل مستبد وعادل وموحد فالسلطة لها حق الإستبداد لأن العبقرية السياسية فوق كل شيء وأقوى من كل عبقرية وعلم آخر والإستبداد يعني الأفلات من كل قيد أو قانون أو نظام ويعلل أفلاطون وجهة نظره بأنه يعتقد بسمو كل ما هو فردي وشخصي على كل ما هو عام وشامل .

وباختلاف الأفراد فيما بينهم مما يصب ايجاد قواعد عامة تحكمهم جميعا إذ ان ما يقرر لكل منهم يجب أن يتلائم مع واقعه وشخصه وظروفه التي تختلف عن ظروف غيره ، لذلك فمن المستحيل وضع قوانين عامة وشاملة مسبقة تنطبق على الجميع فقد تكون ملائمة لبعضهم وغير ملائمة للآخرين وهذا ما لا يدعو في الواقع إلى ترك السلطة السياسية تتخذ قراراتها بشكل مستقل عن أي قانون أو قيد وبما يتلاءم مع كل فرد ويضيف أفلاطون أنه لا لزوم للقوانين العامة لأنه ، إذا كان لا بد من وجود تشريع ما فيجب ان تكون له الصفة الشخصية التي تتلاءم مع واقع الأفراد في زمان ومكان معينين لأن الإنسان في تطور دائم وظروفه بالتالي تتغير باستمرار والسلطة السياسية يجب أن تكون واحدة موحدة: ((إنه من الخطأ أن نترك لكل فرد العيش على هواه ، وكذلك من الخطأ القول ان يفلت أي شيء من يد السلطة . لاشيء للحرية الشخصية أو العبادة

الفردية لانه إذا ترك الافراد يتصرفون على هواهم حتى في أعمالهم الخاصة فان ذلك سيؤدي حتما إلى الإخلال بالمصلحة العامة ويسمى بالنظام العام)) (٢٣).

المطلب الثاني : سلطة الحكماء.

تبين من ذكرنا ان المبدأ الذي تركز عليه السلطة يقضي الالمام الجيد بالعلم السياسي والتجمع بقدر كبير من الحكمة والتعقل ، ومن أجل ذلك فأن أفلاطون عالج المسألة من نواح ثلاث:

١- صفات من يتولى السلطة .

٢- طريقة اكتساب السلطة.

٣- طريقة انتقال السلطة.

أولاً : صفات من يتولى السلطة : يجب أن تكون للحكماء والعقلاء.

يقول أفلاطون : فمن بين الحاكمين لا يستحقون اللقب بجدارة ، إلا القادة المتصفون بالعلم السياسي وفرق بعد ذلك إذا أتبع الحاكم القانون أو خالفه ، وإذا كان فقيراً أو غنياً كل ذلك يأتي بالدرجة الثانية من الأهمية ، ومتى توفر لدى الحاكم المعرفة بالعلم السياسي بالإضافة إلى العقل والحكم مع شيء من العنف مع شخصيته فانه يستحق السلطة (٢٤)

فما كان من طبعه بليداً معتدلاً فإنه يميل إلى الهدوء والسكينة ويفقد مع الزمن القدرة على التحكم والسيطرة كما أن من يتحكم العنف وحده وبطبعهم قد يقعون في التهور ويقودون الدولة باستمرار إلى الحرب (٢٥).

ثانياً : طريقة اكتساب السلطة :

يؤكد أفلاطون أن الحاكم يجب أن يكون فيلسوفاً والحاكم نفسه يصبح فيلسوفاً أو الاستعانة بفلاسفة يقدمون النصح للحاكم كمستشارين.

والحاكم الفيلسوف المستبد أكثر حظاً من الآخرين في نجاحه ويبرر ذلك بان المستبد يمكن توجيهه وتصليحه ، في حين يصعب توجيه الحكام المتعددين.

ثالثاً: طريقة انتقال السلطة

وفي قوله في المحافظة على إستمرارية سلطة العقلاء يرى من الضروري خلق فئة من

النخبة يكون للوراثة دور مهم في توفير الصفات المطلوبة فيهم لأن إنتقال السلطة من شخص إلى آخر تتعلق بمؤهلات شخص وليس بمؤسسة الدولة ، ويرى أن كل مواطن في الدولة يجب أن يتولى المنصب الذي تمكنه مؤهلاته من القيام به ، وهنا قسم أفلاطون - وكما فعل غيره سابقا - الناس إلى ثلاثة فئات : القضاة ، المحاربين ، الفلاحين والحرفيين ويرى أن الانتساب إلى إحدى الطبقات الثلاث هو نتيجة للطبيعة البشرية ، وتتحكم به ثلاثة عوامل هي المنطق ومدى سرعة الغضب ومدى التحكم بالشهوات(٢٦).

فمن كان يتمتع بموهبة المنطق وحسن التفكير فهو مؤهل لمنصب الحكام . ومن كان سريع الغضب فهو مؤهل لأن يكون الحراس . وأما من تتحكم به الشهوات الجسدية فأنهم يخصصون لأعمال التجارة والزراعة والحرف وهنا يؤكد على أن الناس معادن فبعض من معدن الذهب فهو مؤهل للقضاء والحكم والآخر من الفضة فهم المحاربون وأما معدن الحديد فهم المسؤولون عن تدبير الأمور المادية من غذاء وصناعة.

المطلب الثالث : أشكال الحكومات .

يؤكد أفلاطون أن هناك ستة أشكال للحكومة وهي(٢٧):

١- الملكية ويمكن أن تكون سوفوقراطية أو إستبدادية فالسوفوقراطية يمكن ان تتمثل في حكم الرجل الواحد ولكن السلطة تتجمع في أيد عدة من العقلاء ، وليس للملكية بالضرورة أن تكون وراثية ، ويمكن في حال إجتماع السلطة الملكية في شخص واحد أن تتحول الملكية إلى سوفوقراطية أي ملكية نتيجة تحول الملك إلى فيلسوف أو إذا اتخذ له مشارين من الفلاسفة ولكن هذه الملكية ستتحوّل حتما إلى إستبدادية إذا أستأثر الملك بالسلطة وكان غبيا جاهلا وهذا عنده أسوء أنواع الحكم الذي لا يقبل ولا يحتمل

٢- الأوليغارشية والتي يمكن أن تبرز بشكل تيموقراطي أو أوليغارشي أو يختلف معهم مفهوم الأوليغارشية بين فقيه وآخر فعند أفلاطون وفي شكلها التيموقراطي إنتقال السلطة من الحكماء إلى المحاربين ، أما في النظام الأوليغارشي الصرف فأن ثلة من

الرجال هي التي تحكم معتمدين على ثروتهم ولا يفكرون إلا بمصلحتهم الخاصة ولا مكان للفقراء في نظامهم وهذا النوع من الانظمة لا يجده أفلاطون.
٣- الديمقراطية : وهو نظام لا يلق في نفس أفلاطون أي حماس وذلك لعدم قبوله تعدد الحاكمين ولا بطريقة الأختيار المطبقة في النظام الديمقراطي ، ولان الديمقراطية في نظره تتوزع فيها السلطة بين فئات الأشخاص الذي لا يكون بينهم إلا القليل ممن يعلمون فن السياسة فضلا عن ان هذا النظام يؤدي إلى إنتشار حرية القول وحرية العمل وهو أمر غير مقبول عند أفلاطون(٢٨).

المبحث الثالث

الفلسفة السياسية عند أرسطو

المطلب الأول : لحة عامة :

لقد سار أرسطو على خطى أفلاطون في محاربة الشر والفساد في أثينا ، وواضح من الاخلاق وعن العلوم وعن السياسات الفاضلة وعن الفلسفة العلوم ، وهي سبب لوجود العلوم جميعها . وقد حدد فلسفتها الميتافيزيقيا والتي قامت على الكائن الانطولوجي بذاته ولذاته كما عند أفلاطون ، وعلى مختلف فلسفات الكائن الإجتماعية والأخلاقية والسياسية والعلمية ، وأن الوجود هادف تماما . كما عند أفلاطون أيضا وهو الشوق لتحقيق الخير العام ولكن مع اختلاف الوسيلة في عديد من القضايا وأهمها المعرفة ، لقد ربطها أفلاطون بعالم علوي ، أما أرسطو فقد وجدها في العالم الحسي(٢٩).
وكان هم أرسطو تحقيق السعادة على الأرض من خلال تأمين الضروري والكمالي وهذه السعادة لا تكتمل إلا من خلال سياسات واقعية يصنعها الحكام من اجل تحقيق حلم البشرية . إن المشكلة الرئيسة والتي تشكل موضوع الفلسفة عند أرسطو هي البحث عن علة الظواهر ، فكل ظاهرة تدل على تغيير وبالتالي فان المعرفة تأتينا عن الطريق الحواس وكل امر في عالمنا تكون من هيولي وصورة .

يقول أرسطو بأن المادة تقبل أكثر من صورة لذا أعطى نظرية القوة والفعل والتي من خلالها تتحرك الأشياء والأعمال والابتكارات ، وأن أعمال الإنسان تتم من خلال معايير أخلاقية ومن ضمن سياسات هادفة تعمل من دون تطرف وفساد وأستغلال نفوذ

، فكتابه الشهير (الاخلاق) إلى نيقوماخوس ، وكتاب (السياسة) هما خير دليل على أعمال أرسطو الواعية(٣٠).

وكلمة سياسة أتت من خلال اللغة اليونانية (Politike) وعنت (علم شؤون الدولة) أي تنظيم السلطة في الدولة ، أنها تهتم بأعمال المجتمع وتعتني بتطوره الداخلي وتكامله الخارجي مع سائر الدول ، والسياسة قادت الناس منذ فجر التاريخ إلى صراع على السلطة وقد حاول أرسطو التعمق بدساتير المدن علّه يصل إلى نظام حكم يوصله إلى ضالته .

السياسة أو (العلم المدني) :

يمكن تقسيم المواضيع التي تدور عليها مقالة السياسة إلى ثلاثة أقسام اساسية وهي :

أولاً : علم تدبير المنزل (الكتاب الأول).

ثانياً : الدولة المثلى وما يليها من مراتب دنيا .

ثالثاً : ماهية الدولة والمواطن وأقسام الدساتير أو أنظمة الحكم المختلفة.

أسلوب أرسطو في السياسة أقرب إلى الاستقراء منه إلى النظر التجريبي ، فهو لا يميل من سرد الوقائع والشواهد التاريخية في مقاله السياسي ، معتمد في ذلك على إمامه باشكال الدساتير اليونانية والتي كان قد جمع منها (١٥٨) دستوراً(٣١).

بفتح الكتاب الأول مؤكداً أنّ الدولة (أو المدينة) هي مجتمع طبيعي سابق منطبقاً لسائر المجتمعات الأخرى ، كالأسرة والقبيلة لأنهما تشمل سائر تلك المجتمعات وتفي بحاجات المرء ومطالبه ، وهو يرجع في ذلك على بعض السفسطائيين الذين ذهبوا إلى أنّ الدولة ليست مجتمعا طبيعيا ، بل وضعيا فالإنسان عند أرسطو حيوان مدني بالطبع فمن يستطيع أن يعيش خارج الدولة (أو المدينة) فهو ليس انسانا بل (بهيمة أو الها) إذا لم يفتقر إلى شيء من الأشياء التي يفتقر إليها الإنسان أما لكمال المحض كالله تعالى ، أو لنقصه الشديد كالبهيمة ، فالإنسان لا يستطيع أن يقوم بجميع شؤونه الحياتية بدون أسرة ومجتمعه الذي يتكون من مجموع أسر فالمدينة أو الدولة هي أعظم المجتمعات وهي أقرب إلى الاكتفاء الذاتي الذي يمكن المرء من بلوغ الحياة الفاضلة ، من القبيلة أو الأسرة(٣٢).

ولما كانت الاسرة هي أصغر المجتمعات وهي النواة الأولى لكل مجتمع فيبدء بها ويتطرق إلى العبيد وعلاقتهم برب الاسرة وإلى الزوج والابناء فينظم العلاقات ويرسم لها نمط في السلوكيات إضافة إلى الاعمال التي يتطرق لها ويذكرها بشكل تفصيلي ويبين ميزة كل واحدة منها ويرى أرسطو ان العبودية أمر مكروه ولكن لا مفر منه في تدبير شؤون المجتمع الاقتصادية(٣٣).

في سنة ٣٣٥ ق.م أنتج أرسطو مدرسته الخاصة في أثينا وهي ثاني المدارس الفلسفية الكبرى ، وفي خلال الاثنتي عشرة سنة تلت ذلك التاريخ وضع أغلب مؤلفاته فقد عاش أرسطو سنة واحدة بعد وفاة تلميذه الاسكندر ثم توفي في بوبوياسنة ٣٢٢ ق.م ، وكان قد غادر أثينا فرارا من الاضطرابات المعادية لمقدونيا ، التي حدثت بعد وفاة الاكسندر.

المطلب الثاني : علم السياسة عند أرسطو :

تعرض كتابات أرسطو مشكلة مغايرة التي تضمنتها محاورات أفلاطون ، فقد قضى أرسطو جل حياته في اللوقيون بحثا عن التاريخ الدستوري لمائة وثمان وخمسون مدينة أغريقية من بينها دستور أثينا الذي اكتشف سنة ١٨٩١ . وهو الدستور الوحيد الباق من بينها ، ويلاحظ في هذه البحوث كانت دراسة تاريخية منها فلسفية ، وكانت بحوثا تجريبية أصلية ، وفي ضوء هذه التجارب كان يدخل أرسطو بين الحين والآخر ما ينفع به من إضافات إلى كتاباته التي كان قد اعدّها قبل إفتتاح مدرسته.

أهتم أرسطو بعلمي الاخلاق والسياسة اللذين عرفا (بالعلم المدني) والذي يتضمن سياسة واقعية مبنية على قاعدة اخلاقية نابعة من حاجات الإنسان الضرورية لقيامها ، فهو لا يطلب المستحيل بل حياة تعكس تطور الإنسان على الأرض ومقدرته بالتمتع باللذات على انواعها من دون الاسراف في طلبها أو من دون الانقياد إلى التهلكة والرذيلة والشر(٣٤).

فالسياسة التي كانت في عهد سقراط التي ضربت عرض الحائط قيم الحق والخير والجمال وتنكرت للمعارف والعلوم وأعتمدت على فن الخطابة والتضليل أدت إلى زرع الفساد لدى الشعب والحكام معا ، مما دفع الإنسان إلى التقاعس عن حكم ذاته وبقي يعيش حياة نفسه مشوبة بالجهل والفساد الاجتماعي والاخلاقي والسرقة.

أما البعد الثاني نجد فلسفة أرسطو الواقعية فكان موجود في الاخلاق لما لها من أهمية في قيادة الشعوب وفي رعاية العلاقات الاجتماعية ، إذا ما أردنا أن نعيش في مجتمع عادل ومتكافئ ، لقد وضع أرسطو نظرية الوسط الذهبية ❖ القرية من الواقع لتكون المنارة في سلوك البشر ، ولم يربط الاخلاق بالغيبيات لانها عصية على العقل البشري وقد رأى ان الاخلاق العملية والموزونة تسهل الطريق لقيام سياسة واقعية والتي تسد حاجة الإنسان وتؤمن الضروري ومن ثم الكمالي فالسياسة التي ارادها سياسة واقعية تعكس واقع المجتمع(٣٥).

المطلب الثالث : فلسفة شؤون الإنسانية:

لقد ركز أرسطو في كتابه الأول من السياسات على (فلسفة الشؤون الإنسانية) كتدبير المنزل وشرح مفصل لسلطة رب العائلة والمرأة والوظيفة ، كالأهتمام بالثروة وطرق اكتسابها وبالعملة والربا والمبادلات التجارية وغيرها ، ورأى ان الشؤون الإنسانية وجميع أعمال الإنسان إنما هي مرتبطة بشكل وباخر بالاخلاق والسياسة فالاخلاق ليست مجرد نظريات تستلهمها من عالم علوي كما فعل أفلاطون ، بل لها علاقة بالتطبيق وبهدف الإنسان الاعلى الذي هو الخير الاعلى الذي يهتم بسعادة الإنسان الفرد الذي يطمح إلى عيش إنسانيته بشكل متكامل وهذه مرتبطة بالعوامل الخارجية أي بالمستوى الاجتماعي ، فلا سعادة لاي فرد إذا كان برزخ تحت وطئة الفقر والقهر ، ولا يستطيع أن يؤمن لقمة عيشه فالفرد إذن هو نتاج المجتمع الذي يحتضنه ويعلمه ويلقنه التربية المطلوبة لان الولد كما عدّه مخلوقاً غير كامل . على عكس أهل أسبارطة الذين اختاروا مفهوماً آخر للحياة، فانهم عدوا السعادة في لذة السيطرة على الاخرين ، وليس في تنظيم الشأن الذاتي في المدينة فان التربية عندهم تدور في مساحة الحرية وتدريب الشباب نحو السيطرة(٣٦)

ويميز أرسطو في كتابه (السياسة) السلطة السياسية من سائر السلطات كسلطة رب الأسرة أو سيد الخدم أو رئيس مجموعة فيقول ((ان المدينة هي الاجتماع الذي يقيمه البشر بهدف تحقيق جزء من الخير على غرار المجموعات الصغيرة الهدفة إلى تحقيق جزء من الخير الذي تصبوا اليه ، اما الفئة التي تحقق غير المجتمع فهي المدينة الأكثر إزدهارا

بين المدن ، وتلبي حاجات أهلها جميعا وتتحمل بجدارة المسؤولية السياسية)). فلا تشابه عند أرسطو بين رجال السياسة ورب الاسرة فالذي عقد تشابه فهو مخطأ وذلك لانهم أعتقدوا الفروق مرتبطة فقط بكبير المجموعة البشرية أو صغيرها أو بمى يتولى شؤونها(٣٧).

يعالج أرسطو في الكتاب الأول من السياسة مفهوم السلطة فيرى أنها مرتبطة بعوامل عديدة وتختلف تعريفاتها طبقا للموضوع المطروح ، ، فسلطة الملك غير سلطة الحاكم وسلطة الاب غير سلطة رب الاسرة ، وسلطة الزوج على زوجته تختلف أيضا ، لذلك أراد أن يعطي التعريف الموضوعي لكل سلطة من أجل أن يفرق بين سلطة الحاكم وسائر السلطات لاهميتها في تطوير الدولة وأرتقاء شعبها ، فالسلطة السياسية أولاً مرتبطة بالدولة أو بالمدينة التي تتبع طريقه في الحكم ودستورا معيناً ، وقوانين عديدة ترعى شؤون المواطنين(٣٨)

يقول أرسطو أن المدينة تتألف من عدة قرى وهي مكتملة التكوين مع أنها موجودة قبل العائلة أو القرية أو المحلة فالمدينة تؤمن العيش لافرادها وتخلق لهم حياة سعيدة ذلك لان الإنسان لا يستطيع أن يعيش بمفرده وليس بإمكانه تأمين ضروريات الحياة. لذلك يقول أرسطو : ((بأن الإنسان بطبيعته هو حيوان سياسي)) ويعيش في مدينة تجعله يمارس فيها الاساليب السياسية ، أما الذي يعيش بعيداً منعزلاً عن المدينة فقد ضل الطريق وينحدر إلى الهاوية فهو إما آله أو بهيمة.

والذي يساعد الإنسان على الاجتماع هو اللغة ، فالطبيعة هادفة إلى كل ما يوجد عليها ، ولا شيء فيها من دون جدوى والذي يميز الإنسان من الحيوان هو النطق فاللغة بها تعبر بالقضايا الجيدة والسيئة وبالتالي تقودنا إلى العدل واللا عدل ((وحده الإنسان لديه مفهوم الخير والشر والعدل واللاعدل ، ومن لديه هذه المفاهيم المشتركة بين الجنس البشري ، باستطاعته ان يجتمع في عائلة وفي مدينة))

والمدينة هي قبل العائلة وقبل الفرد ، لان القاعدة العامة قد تحكم بالضرورة أن الكل موجود قبل الجزء ، فالعيش في مجتمع هو نزعة طبيعية عند البشر وهي ضرورية لبقاء النوع ولمواجهة صعاب الحياة ، غير أن هذا العيش يحتم وجود شروط عادلة تمنع

التعدي في ما بين الافراد وتوقف الاستغلال والاحتكار والتسلط ... وهذه الشروط نفى بها القوانين العامة التي يتبعها المجتمع ويسير وفقها الافراد في تنظيم حياتهم ، أما الذي يخالف القوانين ويتعدى على الاخرين بسذاجة ، فانه يصبح أسوأ الجميع لانه يكون ظالم.

يؤكد أرسطو ان ((فضيلة العدالة هي ركن السياسة لانها تدخل النظام في المجموعة السياسية ، وأنها قادرة على تمييز العدل من اللا عدل)) فأرسطو لا يرى مجتمعا سوياً بدون سياسة عادلة يرتضيها الجميع ويعملون على تحقيقها في حياتهم الخاصة وفي علاقتهم مع غيرهم ، لان التعدي يولد الظلم ويفضي إلى التقاتل واقصاء الاخر ، وأرسطو أبن المدرسة السقراطية لتي آمنت بقيمة الفرد. فلا يمنع من التعدي والحد من الحريات السلبية إلا التزام بالقوانين النافذة في المجتمع. وفي الفصل الثاني يقدم أرسطو عن العائلة وسلطتها بدءا بالعلاقة مع العبيد والزوج والزوجة والأولاد ورب العائلة ورب العمل

يقول ان المدينة مكونة من عائلات عديدة ، والعائلة الكاملة هي التي تكون مؤلفة من عبيد والاحرار والعمال والمستخدمين من جهة ، واعضاء العائلة من جهة ثانية ، وثمة علاقات ثلاث تجمعهم علاقة السيادة ، وعلاقة الزواج ، وعلاقة القربى(٣٩)

غير أن مفهوم الاستخدام والعبودية يوليه أرسطو أهمية خاصة ، فالاستخدام أمر ضروري ، لان القضايا المنزلية يجب ألا تأخذ من اهتمام الاحرار في المجتمع ، وعلى العبيد ضرورة القيام بها لان طبيعة فطرتهم منذ الولادة عليها كالات لانه عبد وعنده قوة جسدية تسهل عليه القيام بالاعمال المنوطة به فالسيد يامر والعبد ينفذ لان ((الذي بطبعته لا يملك ذاته ويتبع غيره يكون خادما بطبعه لغيره))(٤٠).

وينتهي أرسطو بحثه بأن الطبيعة تخلق بعضهم أحرارا وبعضهم الاخر عبيدا ويقول أيضا ((بان الطبيعة تميز الاحرار من العبيد ، فالعبيد اقوياء البنية وحاضرون للقيام بالاعمال الاساسية .. اما الاحرار فيحبون الحق ومنتظرون ليتولوا الشؤون السياسية)) (٤١).

اما الفصول الاخيرة من الكتاب الأول فيتناول أرسطو في الكتاب الثروة و اشكال تأمين ضروريات الحياة وشؤون ادارة العائلة وتبادل سلع ودور العملة. اما ما يتعلق بالسلطة بشكل عام ، يقول أرسطو أن السلطات السياسية أو العائلة لا تتشابه فيما بينها ، فسلطة الاب هي سلطوية لان الامر متعلق بشخص واحد ، اما السلطات السياسية فهي تتعلق باشخاص متساوين وأحرار. وذكر أنواع التجارة وكيفية اكتساب الثروة ، أما السياسة فهي لا تكون رجالاً للاتاج ، فالسياسي كحائك النسيج ، كما ان الحائك لا ينتج أي نوع من الصوف وأما يقوم باستخدام الجيد منه وترك السيئ هكذا يقوم السياسي بتدبير توزيع الاتاج على أفراد المجتمع بعدل وروية(٤٢).

ثم بين التجارة ومنزلتها وكذلك الزراعة ويصل أرسطو أخيراً إلى تحديد كل من سلطة الحاكم ورب العائلة والعامل ويجعل الاخلاق قاسماً مشتركاً يصل بين الجميع فالحاكم عليه ان يتمتع باخلاق حميدة ، كي يستطيع أن يتسلم أمر جميع أفراد المدينة ، عليه أن يكون شجاعاً وفضيلة الولد مرتبطة بالذي يريه وكذلك العبد بالتسير إلى سيده. إن فضائل العائلة بالنسبة إلى الأولاد أو الزوجة أو المستخدمين إنما هي مرتبطة ، وبشكل أساسي ، بدستور المدينة لما له من انعكاس على جميع أفراد المدينة ، وبناء على هذا الامر ، يستعرض أرسطو مختلف دستاير المدن الأغريقية ليختار أفضلها من اجل أن يحقق العدالة في المجتمع الاثيني الذي كان يتخبطه الفساد.

المطلب الرابع : الدساتير.

يشرح أرسطو فلسفته السياسية من خلال إستعراضه للدساتير ولانواع الحكم التي توالى على المدن الأغريقية ففي الكتاب الرابع يعرف السياسي بأنه ((العالم في السياسة)) عليه أن يعلم ما هو أفضل نظام حكم يناسب لمدينة على السياسي أن يعرف كيف يكون دولة مثالية ، هذه المثالية يجب ان تكون واقعية وقريبة من إمكانات المجتمع الموجودة لا أن تكون خيالية ونادرة التحقيق ، فان تمكن السياسي من ذلك ويعمل على تذليل الصعوبات فقد تمكن من رفع مستوى المجتمع والعيش بكرامة.

وعلى السياسي أن يتبع سياسة الممكن في أدارته للدولة وعليه أن يعرف ما هي القضايا التي تنجح وفي أية أحوال وأن يعرف ما شكل الحكومة التي تلائم معظم المجتمعات أو التي تلائم مجتمعا معينا ولمرحلة زمانية ولا تلائم مجتمعا اخر ، على الحاكم الا يفترض فضائل في مدينة غير فاضلة أو عقلا أحكم مما يتوفر للناس عادة وهو بهذه المعرفة قادر على اختراق أفضل التدابير الكفيلة باصلاح عيوب الحكومات القائمة(٤٣) والفن السياسي ينظر إلى الحكومات كما هي كائنة ويحاول النهوض بها ، إن قضية معرفة الحكم الفاضل وتمييزه عن الحكم الفاسد شغلت بال أرسطو لأن المدن لا تتشابه فيما بينها ووسائل الانتاج تختلف من مدينة إلى أخرى فقام بجمع الدساتير ليدرس مع طلابه الاسباب التي تحفظ كيان الدول والاسباب التي تقضي عليها ، وما هو الدستور الذي يوصل إلى الحكم الفاضل أو الفاسد.

يقول أرسطو : ((اننا باستكمال دراسة هذه البحوث نصبح على الارجح ، أقدر على إدراك أي الدساتير هو أصلحها وما هي مرتبة كل منها ، وأي القوانين والعادات ينبغي ان يقوم عليها الدستور ، إذا أريد أن يكون على أفضل صورة)) (٤٤).
رأى أرسطو في الفصل الرابع عشر من الكتاب الرابع أن كل دستور ينقسم إلى ثلاثة أجزاء ، ويعود للمشروع أن يقر ما هو افضل لكل دستور ، فان كانت هذه الاقسام متناسقة فيما بينها ، فان الدستور يحكم المدينة بشكل جيد، اما اجزاء الدستور الواحد فهي(٤٥) :

الشؤون المشتركة والقضاة والذين ينفذون العدالة .ويهتم الجزء الأول من الدستور برعاية شؤون المدينة في الحرب والسلم ، وفي إجراء المعاهدات أو الغائها وفي وضع القوانين والتشريعات ، وفي البت بعقوبة الاعدام وفرض الضرائب وتعيين القضايا والتدقيق بالحسابات ، أما الحكم في المدينة ، فيكون خاضعا للتداول بين الحاكم والمحكوم ويسمى مداورة أي يحكم فرد لمدة ويليه فرد اخر ، كدستور تيليكييس الميليزي ، كل فرد في المدينة له الحق في الحكم لأن الافراد ينتمون إلى القبائل وإلى الفئات الصغيرة التي تدخل في تكوين المدينة ، لا يجتمعون إلا لاعطاء تشريعات جديدة ، وللاهتمام بالقضايا الدستورية والاطلاع على تصريحات الحكام(٤٦).

القضاة : يجب وضع شروط لاختيار القضاة ولتعيينهم في مراكزهم ، كما تتألف الجمعية العمومية لوضع قرار الحرب والسلام وللتدقيق في حسابات الدولة ، اما القضاة المختصون فهم الذين يقومون بالتدقيق في المواضيع المحددة.

وعنى الدستور أيضا (ترتيب المناصب والوظائف) وهذا أقرب إلى معنى الدولة المدنية ، ولكن أرسطو عاد وذكر في الكتاب السادس هذا التعريف مفرقا بين الدستور والقانون (الذي هو مجموعة القواعد التي يجب على الموظفين اتباعها في أية واجبات ووظائفهم(٤٧)).

ويعرف أرسطو الوظائف الضرورية ويجعلها تطل المواقف العامة كالقضايا الدينية والحربية والواردات والمصروفات المالية ، والمرافئ البحرية والرقيق كما جعلها تضمن المحاكم والدوائر العقارية وحبس المساجين وحسابات الدولة والتدقيق فيها كما ذكر وجود مراقبين على النساء والأولاد والرياضة ويتم اختيار ثلاثة قضاة لتسهيل تنفيذ القوانين فيعينون حراسا ملمين بقوانين الحكم الارسطراطي وحراسا لاعداد القوانين العائدة إلى الحكم الأولتغاركي وحراسا للمجلس التشريعي وهم تابعون للحكم الديمقراطي.

على كل حال فالدستور مرتبط جوهريا بنسق الحياة الذي سيتبع في المدينة ، فان تغيرت بنية المجتمع تغير الدستور ، ويرى أرسطو أن أفضل دستور الذي يجعل الناس سعداء والذي يؤمن الاعتدال والعدل والحذر والشجاعة والفضيلة بحيث ((تحصل المدينة على الغنى والخيرات والسلطة والمجد على انواعه بشكل كلي))(٤٨)

Abstract

Greece has reached the height of its greatness and flew reputation around the world to this day, every intellectual and philosophical product of historically had studied and drinking from the fountain of the Greek civilization, it is a fountain of ideas and the center of the world of thought to this day, and this does not mean that he did not preceded by another civilization land of the Nile and civilization Mesopotamia Chinese, Indian, and Persian civilization has been preceded by many centuries has Greece took them too much and this is not a defect but a cosmic year and the law governing human as civilizational and cultural exchange and

interaction of ideas and integrated part of the human system within the title of "the integration of civilizations " .

It will begin in Athens and we are preparing the starting point and that for many reasons, including the blogs that many integrated reached us and theorem and built on the clear evidence of up to infer by that critique and develop within the controversy lot system, becoming a is the premise of each researcher, despite the existence of civilizations may be preceded, as we have said .

Athens has consistently put forward bold and puzzling questions concerning the presence (Alantaloggio) and determination all with respect to the presence and the origin and destiny of man and the respect of his origins and the conditions of the discovery of their own general laws to try to get to the essence of the truth away from the mythology and superstition, which was formerly the people of Greece control Mstdlh evidence and scientific mentality on all adopted started searching in the presence and origin and laws that govern which launched Alantlogia or theoretical philosophy which is longer the first section of the philosophy and then followed by the second section and crossed his philosophy process, which in turn is divided into the philosophy of the house, morality and politics measure it (cities) measure as Greece was a all cities group then called the state of the city and all the theoretical and practical philosophy pour into one policy goal, a goal to get to the next grade or virtuous up to the nominal sovereignty and space and that is justice

هوامش البحث

- (١) ينظر: أ. هـ. ارمسترونغ ، مدخل إلى الفلسفة التقدمية ، ترجمة سعيد الغانمي ، المركز الثقافي العربي ، ط١ ، ٢٠٠٩ ، ص١٩ .
- (٢) ينظر: حسين صالح حمادة ، دراسات في الفلسفة اليونانية ، دار الهادي ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ط١ ، ج١ ، ص٣٦٢ .
- (٣) ينظر: يحيى : د. لطفي عبدالوهاب ، اليونان (مقدمة في التاريخ الحضاري) ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٩م ، ص١٠٠ وما بعدها .
- (٤) ن : ارسطو : السياسيات (بربارة) ، ص٣٦٥ . للاستزادة حول الموضوع ينظر المعلقة ، جميل تحليل السياسة في فلسفة ارسطو الدولة المثلى انموذجا اطروحة دكتوراه مقدمة الى قسم الفلسفة ، عام ١٩٩٩ ، مخطوط فيه مكتبة الجامعة ، ص١٤٢ - ١٤٦ .

- (٥) ن : ارسطو : السياسيات ، ص٦٥ ، وللمقارنة ينظر : ارسطو : السياسة ، ص٩٨-٩٩ .
- (٦) ن : حسين صالح حماة ، مصدر سابق ، ص٣٧٧ .
- (٧) ن : افلاطون ، جمهورية (خباز) ، د ص ك ٢ ، ص٤٠ . لغرض التوسع حول الموضوع ينظر :
المعلقة ، جميل خليل ، اطروحة دكتوراه ، مصدر سابق ، ص٨٩-٩١ .
- (٨) ن : ماريل بريلو ، جورج ليسكييه ، تاريخ الافكار السياسية ، ص١٣٢ .
- (٩) ن : أ. هـ . ارمسترونخ ، مدخل الفلسفة ، ترجمة سعيد الغانمي ، المركز الثقافي العربي ،
ط١ ، ٢٠٠٩م ، ص٣٤ .
- (١٠) ينظر : المعلقة ، جميل خليل ، السياسة فيلسفة ارسطو ، مصدر سابق ، ص٣٠-٣٤ ؛
وللاستزادة ينظر : يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة اليونانية ، دار القلم ، بيروت ، بلا طبعة ،
ص١٧٧-١١٨-١٢٠-١٢٥ .
- (١١) ينظر : الشيخ ، د. حسين ، اليونان ، ص٢٨-٢٩ .
- (١٢) ينظر : ديمفريجيه ، موريس ، النظم السياسية ، ترجمة : احمد حسيب عباس ، مراجعة د.
ضياء الدين صالح ، الناشر مؤسسة كامل لطباعة والنشر ، القاهرة ، ص٢٤ وما بعدها .
- (١٣) ينظر : ارسطو ، السياسة ، ص٢٥٣ .
- (١٤) ينظر : ارسطو ، السياسة ، ص١٥٢ وما بعدها .
- (١٥) مايل بريلو ، جورج ليسكييه ، تاريخ الافكار السياسية ، ص٨٩ .
- (١٦) ماريل بريلو ، جورج ليسكييه ، تاريخ الافكار السياسية ، ص٢٦ .
- ❖ بركليس : زعيم اثيني (٤٩٩-٤٢٩ ق.م) اصبح رجل اثينا الاول بعد الحرب الميدية وقد
اشتهر بفاكاره المتميزة في اطعاء الشعب في الاشتراك في السلطة العامة ومراقبة اعمالها
(ويكيديا) .
- (١٧) مارسيل بريلو ، جورج ليسكييه ، تريخ الافكار السياسية ، مصدر سابق ، ص٢٤ .
- ❖ يوربيديس : يعتبر ثالث شاعر مسرحي تراجيدي ولد عام ٤٨٠ ق.م وتوفي ٤٠٦ ق.م كان
يوربيديس معاصرا للروائيين الرومانيين اسخيلوس وسوفوكليس ، وكان ثلاثهم افضل
روائيي اليونان القديم وكان يوربيديس رساما الا انه احترف الادب في سني حياته الاخيرة
وكتب عددا كبيرا من المسرحيات وبقية حوالي عشرين مسرحية انها كاتبها ، وقد كان لها
تأثيرا كبيرا وعميق في المسرح الغربي ومنها السيستيس وميديا والتوسلات (الضارعات)
وكلها شخصيات مثيرة في الميثولوجيا الاغريقية اليونانية او التاريخ القديم . نقلا عن
الموسوعة الالكترونية ويكيديا .

❖ افلاطون : فيلسوف يوناني عظيم ولد في اثينا في ٤٢٨ ق.م من اسرة عريقة في المجد وقيل كان اسمه الاصيلي ارستوقلس ثم اطلق عليه اسم افلاطون فيما بعد بسبب سعة جبهته وعظيم بسطته ، د. عبد الرحمن بدوي ، موسوعة لفلسفة ، مؤسسة ذوي القربى ، ط١ ، ١٤٢٧هـ ، ج١ ، ص٥٤.

❖ (الاكاديمية) مدرسة افلاطون اسسها بحدود عام ٣٨٥ ق.م ، اطلس الفلسفة ، بيتر كونزمان ، ترجمة جورج كتورة ، المكتبة الشرقية ، بيروت ، ط١٥ ، ص٣٩.

❖ (اللقيون) مدرسة اسسها ارستوقلس لالقاء محضراته التي عرفت بالمحاضرات التعليمية وعرفت بعد ذلك بالمدرسة المشائية ، اطلس الفلسفة ، ترجمة جورج كتوره ، المكتبة الشرقية ، بيروت ، ٢٠١٢م ، ط١٥ ، ص٤٧.

❖ الكتاب السابع من كتاب الجمهورية بعد ان قسم افلاطون مؤلفه الجمهورية الى عشر كتب تناول في الكتاب السابع المثل وعلاقة الرياضيات بالعلوم ..الخ.

(١٨) اسيل بريهه ، تاريخ الفلسفة ، ترجمة جورج طريشي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ط١ ، ض١٥٢ - ١٥٣.

(١٩) ينظر : افلاطون ، الجمهورية ، ترجمة : حنا خباز ، ص٢٠٥ وما بعدها.

(٢٠) ينظر : افلاطون ، الجمهورية ، ترجمة : حنا خباز ، مصدر سابق ، ص٦٥-٦٧ وما بعدها.

(٢١) ينظر : افلاطون ، الجمهورية ، مصدر سابق ، ص٢٠ ص٦٥.

(٢٢) ينظر : يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة اليونانية ، دار الحكم للطباعة والنشر ، بلا طبعة ، لا سنة ، ص١٢٦.

(٢٣) افلاطون ، الجمهورية ، ترجمة حنة خباز ، دار القلم ، بيروت ، ص٤٢.

(٢٤) ينظر : افلاطون ، الجمهورية مصدر السابق ، ص٣٠ وما بعدها.

(٢٥) ينظر : ريمون غوش ، الفلسفة السياسية في العهد السقراطي ، دار الساقى ، بيروت ، ٢٠٠٨م ، ط١ ، ص١٠٧-١٠٩.

(٢٦) ينظر : افلاطون ، الجمهورية ، مصدر سابق ، ص١٥٤ وما بعدها.

(٢٧) ينظر : الدكتور ، محمد سعيد احمد المسير ، المجتمع المثالي في الفكر الفلسفي وموقف الاسلام منه ، دار المعارف ، بيروت ، ط٢ ، بلا سنة .

(٢٨) ينظر : افلاطون ، الجمهورية ، مصدر سابق ، ص٢٣٠ وما بعدها.

(٢٩) ينظر : ارمسترونخ ، مدخل الى فلسفة ، ص٨٤ وما بعدها.

- (٣٠) ينظر : أويل ديورانت ، قصة الفلسفة من أفلاطون إلى جون ديوي ، ترجمة الدكتور فتح الله محمد المشعشع ، مكتبة المعارف ، بيروت ، ٢٠٠٢م ، ط١ ، ص٦٤ .
- (٣١) ينظر : مارسيل بريلو ، مصدر سابق ، ص٦٠ وما بعدها .
- (٣٢) ينظر : المعلة ، جميل حليل ، مصدر سابق ، ص٩٤ وما بعدها .
- (٣٣) ينظر : دراسات في الفلسفة اليونانية ، مصدر سابق ، ص٢٠٥ .
- (٣٤) ينظر : أرسطو ، السياسات (بربارة) ، ص٦٧ وما بعدها .
- ❖ الوسط الذهبي ، نظرية أرسطو في الاخلاق باعتبارها وسط بين حدين خاطئين ، اطلس الفلسفة ، بيتر كوزمان ن ترجمة جورج كتورة ، مصدر سابق ، ص٥١ .
- (٣٥) ن . م : ص٢١٠ .
- (٣٦) ينظر : أرسطو ، السياسات ، ص١٤ وللمقارنة ينظر : أرسطو ، السياسات ، ص١٠٥ وما بعدها .
- (٣٧) ينظر : د. ماجد فخري ، أرسطوطاليس ، دار المشرق ، بيروت ، ط٤ ، ١٩٩٩ ، ص١٢٨-١٢٩ .
- (٣٨) ينظر : د. جورج السياسة عند أرسطو ، ط١ ، الناشر المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص١١٠ وما بعدها .
- (٣٩) يقول أرسطو ان جنس الاناث ذو حس رقيق عاطفي سريع التأثر ينقاد لعوامل الشعور اكثر مما يسترشد بدور العقل ، فلذا فهو اقل استعدادا للرئاسة من جنس الذكور ، لانالرئاسة قيادة تستوحي العقل لا الشعور ، لمزيد من الاستفادة يراجع أرسطو : السياسة ، ص٣٧ وما بعدها .
- (٤١) أرسطو ، كتاب السياسة ، ص١٢٥ .
- (٤٢) المصدر نفسه ، ص
- (٤٣) ينظر : أرسطو ، كتاب السياسة ، ص١٢٠ .
- (٤٤) ينظر : أرسطو ، كتاب السياسة ، ص٢١٠ .
- (٤٥) المصدر نفسه ، ص٢٠ .
- (٤٦) المصدر نفسه ، ص٢٣٧ .
- (٤٧) جورج سباين ، تطور الفكر السياسي ، ص١٣٧ .
- (٤٨) أرسطو ، كتاب السياسة ، ص١٤٧ .

- ❖ بركليس : زعيم اثيني (٤٩٩-٤٢٩ ق.م) اصبح رجل اثينا الأول بعد الحرب الميدية وقد اشتهر بفاكاره المتميزة في اطعاء الشعب في الاشتراك في السلطة العامة ومراقبة اعمالها (ويكيديا) .
- ❖ يوربيدس : يعتبر ثالث شاعر مسرحي تراجيدي ولد عام ٤٨٠ ق.م وتوفي في ٤٠٦ ق.م كان يوربيدس معاصرا للروائيين الرومانيين اسخيلوس وسوفوكليس ، وكان ثلاثهم افضل روائي اليونان القديم وكان يويبيدس رساما الا انه احترف الادب في سني حياته الاخيرة وكتب عددا كبيرا من المسرحيات وبقية حوالي عشرين مسرحية انها كاتبها ، وقد كان لها تأثيرا كبيرا وعميق في المسرح الغربي ومنها السيستيس وميديا والتوسلات (الضارعات) وكلها شخصيات مثيرة في الميثولوجيا الاغريقية اليونانية او التاريخ القديم . نقلنا عن الموسوعة الالكترونية ويكيديا.
- ❖ افلاطون : فيلسوف يوناني عظيم ولد في اثينا في ٤٢٨ ق.م من اسرة عريقة في المجد وقيل كان اسمه الاصلي ارستوقلس ثم اطلق عليه اسم افلاطون فيما بعد بسبب سعة جبهته وعظيم بسطته ، د. عبد الرحمن بدوي ، موسوعة لفلسفة ، مؤسسة ذوي القربى ، ط١ ، ١٤٢٧هـ ، ج١ ، ص٥٤.
- ❖ (الاكاديمية) مدرسة افلاطون اسسها بحدود عام ٣٨٥ ق.م ، اطلس الفلسفة ، بيتر كونزمان ، ترجمة جورج كتوره ، المكتبة الشرقية ، بيروت ، ط١٥ ، ص٣٩.
- ❖ (اللقبون) مدرسة اسسها ارسطو لالقاء محضراته التي عرفت بالمحاضرات التعليمية وعرفت بعد ذلك بالمدرسة المشائية ، اطلس الفلسفة ، ترجمة جورج كتوره ، المكتبة الشرقية ، بيروت ، م٢٠١٢ ، ط١٥ ، ص٤٧.
- ❖ الكتاب السابع من كتاب الجمهورية بعد ان قسم افلاطون مؤلفه الجمهورية الى عشر كتب تناول في الكتاب السابع المثل وعلاقة الرياضيات بالعلوم ..الخ.
- ❖ الوسط الذهبي ، نظرية ارسطو في الاخلاق باعتبارها وسط بين حدين خاطئين ، اطلس الفلسفة ، بيتر كونزمان ن ترجمة جورج كتوره ، مصدر سابق ، ص٥١.

قائمة المصادر والمراجع

١- ينظر : جون لوك ، الحكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي ، ترجمة محمد شوقي الكيال ، ص٦-٧ ، ط١ ٢٠١٣ ، شركة الامل للطباعة والنشر .

٢- Bastid (p) : cours De Droit constitutionnel Doctorat , paris , 1962-1963

- ٣- ينظر : منذر الشاوي ، فلسفة الدولة ٢٠١٢ ، ط١ عمان ص٦٢ ، دار ورد للطباعة والنشر والتوزيع .
- ٤-مصطفى مليكان واخرون ، عقلية الدين والسلطة ، تعريب احمد القبنجي ، ط ١ ، ٢٠٠٩ ، ، مؤسسة الانتشار العربي ، بيروت .
- ٥-ينظر : ناصيف نصار ، منطق السلطة مدخل الى فلسفة الامر ، ١٩٩٥ ، ط ١ ، ص٧-١٢ . دار الامواج بيروت
- ٦-ينظر : ديفيد هيلد ، ترجمة فاضل جكتر ، نماذج الديمقراطية ٢٠٠٦ ، ط ١ ، ص١٢-١٤ ، بغداد - بيروت ، معهد الدراسات الاستراتيجية .
- ٧-ينظر : محمد محفوظ ، تحرير الديني الدولة المدنية طريقاً ، ٢٠١٠ ، ط ١ ، ص١٥١ ، بيروت - لبنان .
- ٨-وجيه كوثراني ، مشروع النهوض العربي او ازمة الانتقال من الاجتماع السلطاني الى الاجتماع الوطني ١٩٩٥ ، ط ١ ، ص٩٣ ، دار الطليعة بيروت .
- ٩-ينظر : الدكتور الحبيب الجناحني وسيف الدين عبد الفتاح اسماعيل ، المجتمع المدني وابعاده الفكرية ٢٠٠٣ ، ط ١ ، ص٣٦-٣٨ ، دار الفكر دمشق .
- ١٠-ينظر : جون اهربرغ ، المجتمع المدني التاريخ التنفيذي للفكرة ، ترجمة الدكتور علي حاكم صالح والدكتور حسن ناظم ، ٢٠٠٨ ، ط ١ ، ص٥٨ . المنظمة العربية للترجمة .
- ١١-ينظر : منذر الشاوي ، القانون والحياة ، ٢٠٠٨ ، ط ١ ، ص٧٨-٧٩ ، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية .
- ١٢- CF. Andre de laubadere : TralteEiementaire de droit admivisTratif , paris , L , G , D , j 1953.p203
- ١٣- ينظر : أ . هـ . ارمسترونغ ، مدخل إلى الفلسفة التقدمية ، ترجمة سعيد الغانمي ، المركز الثقافي العربي ، ط١ ، ٢٠٠٩ .
- ١٤- ن : ارسطو : السياسيات (بربارة) ، ص٣٦٥ . للاستزادة حول الموضوع ينظر المعللة ، جميل خليل السياسة في فلسفة ارسطو الدولة المثلى انموذجا اطروحة دكتوراه مقدمة الى قسم الفلسفة ، عام ١٩٩٩ ، مخطوط فيه مكتبة الجامعة .
- ١٥- ينظر : ديمفريجيه ، موريس ، النظم السياسية ، ترجمة : احمد حسيب عباس ، مراجعة د. ضياء الدين صالح ، الناشر مؤسسة كامل لطباعة والنشر ، القاهرة .